



الجمع العام للمجلس الوطني العادي 2021

التقرير الأدبي

مقدمة:

ينعقد الجمع العام العادي للجامعة هذه السنة بعد انصرام سنة كاملة عن نهاية ولاية المكتب الجامعي بسبب عدم تنزيل مقتضيات القانون الأساسي للجامعة المنشور مؤخرا بالجريدة الرسمية، حيز التنفيذ.

بشأن

1. تعديل القانون الأساسي للجامعة:

لقد وُضع حد لكل المناورات والديانس التي كانت تحاك في السر والعلن بغية الاستلاء على الجامعة وممتلكاتها أو على الأقل عرقلة أنشطتها للنيل من سمعتها وسمعة القائمين على شؤون تسييرها، وذلك بعد أن صدر القانون الأساسي للجامعة بالجريدة الرسمية في 25 مارس 2021، بعد مخاض عسير، وصراع مرير من أجل خضوع كل مواده وبنوده إلى احترام كل المقتضيات المكفولة قانونا للمجتمع المدني الذي تنتمي إليه الجامعة، من خلال الاجتماعات التي كان يعقدها السيد رئيس الجامعة تارة مع إدارة المياه والغابات، وتارة مع الأمانة العامة للحكومة، من أجل بلورة وتوضيح وتصحيح ما ورد في بعض بنود هذا القانون الأساسي الجديد، أو عن طريق الرسائل التي تبادلها معهما بصفته رئيسا للجامعة، ليدلي من خلالها بملاحظاته حول مشروع القانون.

وحيث تمت إضافة الباب السادس المتعلق بالمرحلة الانتقالية إلى القانون الأساسي للجامعة الملكية المغربية للقتص، دون استشارتها كما هو منصوص عليه في المرسوم، وأصبحت الإدارة تتحجج بما جاء في هذا الباب للتحكم في تنظيم انتخابات هيكل الجامعة ضدا على القانون، لأن الجامعة الملكية المغربية للقتص هي عضو بالمجتمع المدني وفق مقتضيات الفصل الرابع المكرر مرتين من ظهير 1923 السالف الذكر، وأن إدارة المياه والغابات ليست وصية عليها، ولا عضوا بها مادامت تحضر الجموع العامة لانتخاب أجهزة الجامعة بصفة استشارية، ولا يجوز لها أن تتولى تنظيم انتخابات هيكل الجامعة، ولا التدخل في شؤون تسييرها وتنظيمها. وهذه الملاحظات كانت بحق نقطة خلاف جذري بين الجامعة والإدارة المكلفة بالقتص، وذلك امتداد لما أبانت عنه الإدارة منذ اندلاع النزاع المفتعل، بانحيازها لأحد الأطراف، الذي لا يتوفر على شرعية تمثيل الجامعة، ضدا على المركز القانوني القائم، وإعطائه وعودا بإشرافها على تنظيم الجموع العامة لانتخاب هيكل الجامعة.

وجدير بالذكر ان القانون الأساسي الجديد، إضافة إلى كونه لا يطابق المقتضيات القانونية والدستورية في بعض مواده. فهناك عدة تناقضات بين بنوده، مما يفتح باب التأويل على مصراعيه لعدة تأويلات غير صحيحة. فالمرحلة الانتقالية إلى أين سنتقلنا، ومتى تبتدى، ومتى تنتهي، وما

مصيرها، كما جاءت بلجن جهوية ووطنية لم يتم تعيين أعضائها من طرف الجمع العام للجامعة ما دام هو أعلى هيئة تقريرية بها، وأصبحت هي التي تقرر، في حين أن دور اللجنة يقتصر على تقديم المشورة التي تساعد على اتخاذ القرار، ولا تملك أي حق وليست لها السلطة في اتخاذ القرارات القانونية أو تنظيم الجموع العامة مادامت هياكل الجامعة قائمة الذات.

ولحد كتابة هذه السطور وقد مرت أكثر من سنة على نشر القانون الأساسي للجامعة دون أن يتم لتنزيل مقتضياته، علما أن المكتب الجامعي الحالي أنهى مدة انتدابه المنصوص عليها في المادة 22 من القانون الأساسي، وأصبحت الجامعة رهينة الباب السادس من القانون الأساسي، بتكوين لجن تضم ممثلين عن الإدارة، وجمعيات القنص، والجامعة، حيث تتشبت الإدارة بموقفها الداعي إلى إشرافها على تنظيم الجموع العامة، وإذكاء لروح التفرقة وبث نوازع البلبلة والتشتت بين القناصين، والاتصال برؤساء جمعيات قنص من المفسدين الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية وحائزة لقوة الشيء المقضي به، في محاولة منها لإدراجهم في لوائح جمعيات القنص، وطالبت الجامعة بتسليمها لائحة ممثلي الجامعة ضمن اللجن، وكأنها هي المعنية بتنظيم الجموع العامة وليس الجامعة.

وقد تمت مراسلة كل من رئيس الحكومة، ووسيط المملكة، ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والديوان الملكي، من أجل وضعهم في الصورة، وإطلاعهم على الوضعية المتأزمة بين الجامعة وإدارة المياه والغابات، وإخبارهم بوقوف هذه الأخيرة في طريق تنزيل مقتضيات القانون الأساسي للجامعة على أرض الواقع، إلى أن استجاب أخيرا السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات إلى طلب أعضاء المكتب الجامعي، حيث استقبلهم بمقر وزارته في 25 مارس 2022، وقرر تعيين مخاطبين اثنين للجامعة في شخص مستشاره ورئيس قسم القنص بإدارة المياه والغابات. وقد أبدى السيد الوزير اهتمامه بالموضوع، وفتح صفحة بيضاء لتحديد خارطة طريق من أجل تنمية قطاع القنص.

وتم أخيرا تعيين أعضاء اللجن الجهوية واللجنة الوطنية، وإعطاء انطلاقة تنزيل مقتضيات الباب السادس من القانون الأساسي، إلا أن هناك اختلاف في تأويل مقتضيات القانون الأساسي، حيث الإدارة تتخذ قرارات مجانية للصواب، وتم التحكيم في ذلك من خلال اجتماعين مع السيد الوزير الذي قرر بكل أسف شديد خلال اجتماع المجلس الأعلى للقنص عدم التعامل مع رئيس الجامعة لسبب وحيد هو أن هذا الأخير يطالب باحترام المقتضيات القانونية، حيث تمت الاستجابة لهذا الأمر، وتم تعيين السيد الكاتب العام للجامعة كمخاطب للإدارة في هذا الإطار.

وتدخلت الإدارة مرة أخرى، حيث قامت بعقد اجتماع مع أعضاء المكتب الجامعي ليثوروا ضد الرئيس، وكانت بالطبع محاولتهم فاشلة كما سنرى بعده.

ومن جهة ثانية، وصلة بموضوع نزاع الجامعة مع الأغيار، فقد تم تنفيذ حكم استرجاع سيارة على المسمى محمد بقاتي ببني ملال، كما تم تبليغ الحكم الصادر في حق المسمى كمال العثماني بخصوص استرجاع مبلغ 400.000 درهم التي بحوزته من عملية اقتناء الحجل، مع غرامة مالية إضافية قدرها 20.000,00 درهم، إضافة إلى الحكم الذي صدر في حق المسمى عمر ادخيل باسترجاع السيارتين اللتين بحوزته، والحكم الصادر في حق المسمى جمال اباراو لنفس الغاية.

وتجدر الإشارة إلى أن كلا من عمر ادخيل وبوشعيب الكيحل وعبد الله مكاوي وإدريس الشويويوي متابعون من طرف غرفة جناية الأموال بمحكمة الاستئناف بالرباط، من أجل جرائم اختلاس وتبديد أموال عمومية، الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصل 241 من

القانون الجنائي، وأن التحقيق انتهى بالنسبة لعمر ادخيل وبوشعيب الكيحل، وأصبح الملف معروضا على انظار الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بالرباط، ولازال التحقيق جاريا بهذه المحكمة بالنسبة لإدريس الشويوي، وعبد الله مكاي، وقد كان آخر جلساته يوم 03 مارس 2022.

2. تنظيم الجامعة:

1.2-الانخرطات:

لقد بلغ عدد الجمعيات الجديدة التي تم تسجيل انخراطها سنة 2021 إلى حدود 31 دجنبر 2021 ما يقارب 140 جمعية، وبذلك يكون العدد الإجمالي للجمعيات التي لازالت مدة انتداب مكاتبها سارية المفعول 964 جمعية خلال سنة 2021. ويتضح من خلال هذا الرقم أن هناك تراجعا ملحوظا طال تجديد الجمعيات التي انتهت صلاحية مكاتبها، وكذا تأسيس جمعيات القنص الجديدة، ويعزى ذلك إلى عدم تنزيل القانون الأساسي للجامعة من جهة، وإلى الحالة الوبائية لفيروس كورونا ببلادنا، والإجراءات الاحترازية التي تفرض إلغاء كل التجمعات تفاديا لانتشار العدوى، من جهة ثانية.

واستعدادا لتحضير الجموع العامة للتمثيلات الإقليمية للقنص التي ينص عليها القانون، عملت الجامعة على تحيين لوائح الجمعيات المنخرطة، وأخبرت المكاتب الجهوية بضرورة اعتماد جمعيات القنص للقانون الأساسي النموذجي وفق ما نص عليه مقرر السيد رئيس الحكومة رقم 3.182.14 الصادر في 7 ربيع الأول 1436 الموافق 2014/12/30، كما نصت التوصيات على ضرورة تجديد المكاتب المسيرة للجمعيات التي انتهت مدة انتدابها، وموافاة الجامعة بملف تعديل القانون الأساسي أو تجديد المكتب المسير بعد إيداعه لدى السلطات المحلية، والحصول على وصل بذلك، مشددة على أن الإدلاء بهذا الوصل أمر ضروري من أجل إثبات قانونية المكتب، الذي تم انتخابه، تنفيذا لما تنص عليه المادة الخامسة من ظهير 1958 المنظم لجمعيات المجتمع المدني.

2.2-اجتماعات هياكل الجامعة:

1.2.2- اجتماعات المكتب الجامعي:

عقد المكتب الجامعي وفق مقتضيات القانون الأساسي للجامعة أربعة اجتماعات خلال سنة 2021، الأول في 31 يناير 2021، من أجل المصادقة على برنامج الجموع العامة للتمثيلات الإقليمية، وعلى برنامج الجموع العامة الجهوية، والمصادقة على لوائح جمعيات القنص على صعيد الأقاليم، والتحضير للجموع العامة، وتصفية مبيعات الطوابع الجامعية، وعملية توزيع الحبل.

وعلى إثر نشر القانون الأساسي للجامعة في 25 مارس 2021 عقد المكتب الجامعي اجتماعا تناول فيه التحضير للجموع العامة للجامعة، وتسجيل الجمعيات المعنية بالتسجيل في اللوائح الجهوية، وتحديد مقرات إيداع ملفات التسجيل، ونماذج الإعلان عن لوائح التسجيل، وميثاق الجامعة، وطلب العضوية، وشهادة تسليم ملف التسجيل، وكذا تعيين أعضاء اللجن الجهوية، والإجراءات المتعلقة بتنظيم اللقاءات، ومناقشة التقريرين الأدبي والمالي لسنة 2020. وفي 25 شتنبر 2021 عقد المكتب الجامعي اجتماعا آخر، خصص لمستجدات تنزيل مقتضيات القانون الأساسي للجامعة، ومناقشة برنامج العمل المزمع إنجازه من طرف الجامعة، والميزانية المرصودة لذلك، وكذا عملية توزيع طوابع الجامعة على الفروع الجهوية برسم الموسم 2021/2022.

وختاما تم عقد اجتماع في 25 دجنبر 2021 من أجل تدارس مستجدات النزاع القائم بين الجامعة وإدارة المياه والغابات حول تنزيل مقتضيات القانون الأساسي للجامعة، وقرر أعضاء المكتب الجامعي رفع طلب لمقابلة السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه

والغابات بخصوص ذلك، كما تطرق الاجتماع إلى تقييم موسم القنص 2022/2021، وعملية إطلاق الحجل في شهر يناير 2022، وكذا تصفية مبيعات الطوابع، والتي عرفت تأخرا غير مسبق هذه السنة. وقد أقر الحاضرون دون استثناء بتبديد الثروة الوحشية في غياب الحراس الجامعيين.

2.2.2- الجموع العامة للجامعة:

أ * على المستوى المركزي:

عقدت الجامعة جموعها العامة العادية على امتداد سنوات الولاية الحالية وفق مقتضيات قانونها الأساسي، حيث تم الاطلاع على التقارير الأدبية والمالية، وتقارير مدقق الحسابات، وإبداء رأي المشاركين فيها، باستثناء سنة 2020، نظرا للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها بلادنا، حيث قامت الجامعة بنشر التقريرين الأدبي والمالي بموقعها الإلكتروني، ليطلع عليه كافة القناصة.

أما بخصوص سنة 2021 فقد صادفت مرحلة الإعداد لعقد الجموع العامة على الصعيدين الإقليمي والجهوي والوطني، صدور القانون الأساسي للجامعة، ونشره بالجريدة الرسمية، والذي نص في بابه السادس على ما سمي بالمرحلة الانتقالية، التي تستوجب إعداد اللوائح الانتخابية بمشاركة ممثلين عن إدارة المياه والغابات. وحيث أن هذه الأخيرة تأتي أن تشارك في عملية تنزيل مقتضيات هذه المرحلة الانتقالية على أرض الواقع بشكل قانوني، يحترم اختصاصات كل طرف، وفي ظل تعثر تنزيل مقتضيات القانون الأساسي للجامعة على أرض الواقع بسبب تشبث الإدارة بموقفها الرامي إلى عرقلة جهود الجامعة في هذا الباب الرامية إلى احترام كل القوانين المنظمة للعملية، حفاظا على مكتسبات الجامعة، والتزاما بكل المقررات والقوانين المنظمة للجامعة كمجتمع مدني، اكتفت الجامعة بإعداد التقريرين الأدبي والمالي الخاصين بسنة 2020، وأدرجت فيه ما ورد في التقارير المالية للفروع الجهوية في تقرير المحاسبات للجامعة وفق ما أكد عليه مدقق الحسابات في تقريره، والذي بعثت الجامعة بنسخة منه إلى المجلس الأعلى للحسابات مثلما دأبت عليه كل سنة.

وخلال الجمع العام للمجلس الوطني في دورته غير العادية المنعقد في 14 غشت 2022، بحضور كافة الأعضاء، تم اعتماد التصويت السري لإقالة رئيس الجامعة، ولم يتمكن الجمع العام من حشد ثلثي الأعضاء لاتخاذ قرار الإقالة، كما هو منصوص عليه في الفقرة ما قبل الأخيرة من المادة 21 من القانون الأساسي، كما تم خلال الجمع العام تكوين لجنة مؤقتة تقتصر مهمتها في طلب الاستشارة القانونية حول تأويل تنزيل مقتضيات المادتين 20 و21 من القانون الأساسي، وفي مخاطبة الإدارة حول ملفات جمعيات القنص لانتخاب أجهزة الجامعة.

ولم توفق الجامعة في الحصول على هذه الاستشارة القانونية من الأمانة العامة للحكومة، والتي لا ندري ما سبب تأخرها، الشيء الذي أثر بشكل كبير على السير العادي للجامعة.

وبخصوص اللجنة المؤقتة، لا بد من الإشارة إلى أن انتخاب أعضائها مر في ظروف غير قانونية، عندما انبرى المسمى حسن حدادي واقفا وسط القاعة، وعين أعضاء اللجنة وهو واحد منهم، دون إعطاء الفرصة للجمع العام للتداول في اختيار الأعضاء، وطلب مباشرة من الحضور التصويت على أعضائها برفع الأيدي، وقام باحتساب عدد المصوتين من بينهم أشخاص حاضرون ليسوا أعضاء بالمجلس الوطني، وهذه الطريقة التي تم بها التصويت على أعضاء اللجنة تتنافى مع مقتضيات المادة 21 من القانون الأساسي، التي تنص على اعتماد التصويت السري، مما يقر بعدم قانونية اللجنة، وبالتالي فإن كل القرارات التي تبنتها تعد لاغية ولا أثر لها، مادام ما بني على باطل فهو باطل.

وما زاد الطين بلة، أن هذه اللجنة المؤقتة قامت بعدة خروقات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، قيام أحد أعضائها بترهيب العاملين في الجامعة بإجبارهم على التوقيع على وثيقة تستبدلهم بالتعامل مع أعضاء اللجنة دون غيرهم، وذلك بحضور مفوض قضائي، في خرق سافر لقانون الشغل، كما قامت بمراسلة السلطات الإدارية برسائل مجهولة لا تحمل اسم وتوقيع من أرسلها، وتحمل أرقام تسجيل لا علاقة لها بسجلات الجامعة، ودعت إلى عقد اجتماع للمكتب الجامعي والتوقيع على محضره، ودعوة أخرى لعقد جمع للمجلس الوطني في دورة عادية، في 17 شتبر 2022 دون أن يكون ذلك مبنياً على قرار من المجلس الوطني، أو مرتكز على مادة من مواد القانون الأساسي، وهذا يؤدي إلى المساس بمصداقية الجامعة، حيث أن اللجنة المؤقتة بغض النظر عن عدم شرعيتها فهي غير مؤهلة قانوناً للدعوة لعقد جمع عام للمجلس الوطني، كما أن هياكل الجامعة قد استوفت مدة انتدابها منذ سنتين، وأنها توجد حالياً في مرحلة انتقالية لانتخاب أجهزتها، ولا مجال لتنظيم جمع عام خارج هذا الإطار، إضافة إلى أن جدول الأعمال للجمع العام الذي كانت اللجنة تعتزم عقده، يضم التداول في التقريرين الأدبي والمالي للجامعة، وأن هذه النقطة لا يمكن التداول فيها قبل المصادقة على التقارير الأدبية والمالية للفروع الجهوية لارتباطهما الوثيق، وفق ما تنص عليه الفقرة ما قبل الأخيرة من المادة 17 من القانون الأساسي.

لكل هذه الأسباب، فإن دعوة اللجنة المؤقتة، بغض النظر عن عدم قانونيتها، لعقد جمع عام تعد غير قانونية، وأن التقريرين الأدبي والمالي للجامعة سيتم التداول فيهما خلال المجلس الوطني لانتخاب أعضاء المكتب الجامعي، بعد المصادقة على التقارير الأدبية والمالية للفروع الجهوية خلال الجمع العام للمجالس الجهوية لانتخاب أعضاء مكاتبها التنفيذية.

ومن جهة أخرى، وللتعجيل بتنزيل مقتضيات القانون الأساسي للجامعة، ولفتح المجال للمصادقة على لوائح جمعيات القنص لانتخاب أجهزة الجامعة في أقرب الآجال، اقترح رئيس الجامعة السيد محمد الفائق، الكاتب العام للجامعة، بعد موافقته، لتمثيل الجامعة ضمن اللجنة الوطنية التي تولت حصر لوائح جمعيات القنص ونشرها، وتحديد تواريخ الجمع العام الإقليمية والجهوية والوطنية.

ب * على المستوى الإقليمي والجهوي:

وكما تمت الإشارة إليه آنفاً، فبعد تعثر عملية تنزيل مقتضيات القانون الأساسي المعدل على أرض الواقع، طالبت الجامعة المكاتب الجهوية بتحضير التقارير الأدبية وكذا التقارير المالية لسنتي 2020-2021، وبرامج العمل المزمع إنجازها خلال السنة المقبلة، والميزانية المرصودة لها، وفق المعايير المتعارف عليها، وإرسالها للجامعة قصد التدقيق فيها، وإدماجها في تقريرها المالي، مشددة على أن كل المداخل والمصاريف يجب أن تمر عبر الحساب البنكي المفتوح في اسم الفرع الجهوي احتراماً للشفافية في التسيير المالي.

ولابد من الإشارة إلى أن القانون الأساسي الجديد ينص على أن تودع الأموال المخصصة لتدبير الفروع الجهوية للجامعة، في حساب بنكي مستقل مفتوح باسم الجامعة. وهذا الإجراء يطرح إشكالية قانونية فيما يخص تسيير هذا الحساب من طرف الفروع الجهوية.

3. تنمية القنص:

3.1- تهيئة القطع النموذجية للقنص:

كدأبها كل سنة حرصت الجامعة خلال الموسم الفارط على اقتناء 60.000 حجلة لإعمار المناطق التي تشكو نقصاً في الطراند، مع توفير الظروف الملائمة لحماية القنص وتكاثره، حيث عملت على توفير كمية هامة من العلف التي توصلت بها من الشركة الوطنية لتسويق البذور (SONACOS) بعدد من المراكز التابعة لهذه الأخيرة، ووضعتها رهن إشارة المكاتب

الجهوية للقنص، باستثناء جهتي طنجة-تطوان والدار البيضاء-سطات، بغية توزيعها على جمعيات القنص وداخل المحميات الثلاثية التي أطلق بها الحجل، والقطع النموذجية للقنص. كما تكفلت الجامعة بأداء مصاريف نقل هذا العلف من مراكز استلامها نحو الجهات، وكذا أجور الحراس الذين يشرفون على حراسة ومراقبة القطع النموذجية للقنص.

3. 2- شراء وتوزيع الحجل:

تجدر الإشارة إلى أن الجامعة أطلقت خلال سنة 2021 ستين ألف (60.000) حجلة، وزعت على مختلف مناطق القنص بالمملكة، وتكفلت بمصارف النقل ومستلزماته (علب الكرتون).

وفي إطار الاستعدادات لعملية إطلاق الحجل قبل بداية موسم القنص، طلبت الجامعة من جميع المكاتب الجهوية تحديد المجالات التي سيتم إطلاق الحجل فيها بتنسيق مع مصالح إدارة المياه والغابات كلما أمكن ذلك، وتوفير الظروف الملائمة لإنجاح هذه العملية باتخاذ التدابير التالية:

- عقد اجتماعات المكاتب التنفيذية للفروع الجهوية لتحديد الأماكن التي سيطلق فيها الحجل؛
- محاربة الحيوانات الضارة عند الضرورة؛
- توفير الأكل والماء والحراسة خلال مدة تأقلم الطيور مع محيطها الجديد؛
- إشراك ممثلي المياه والغابات في عملية الإطلاق؛
- تحرير محضر الإطلاق الذي يجب إمضائه من طرف ممثلي المكتب التنفيذي للفرع الجهوي وإدارة المياه والغابات.
- التأكد من انخراط الجمعيات بالجامعة من خلال تقديم بطائق الانخراط سارية سنة 2021.
- اتخاذ جميع الترتيبات اللوجيستكية لتسلم الحجل من محطات تربية الطرائد في الفترة المحددة لذلك، ونقله إلى المناطق المعنية في أحسن الظروف الممكنة. وقد وزعت حصص الحجل خلال 2021 على الجهات كالتالي:

الجهة	سوس- ماسة	مراكش- أسفي	بني ملال- خنيفرة	فاس- مكناس	الشرق	طنجة- تطوان	الرباط- سلا- القنيطرة	الدار البيضاء- سطات	الجنوب	درعة- تافيلالت	المجموع
حصة الحجل	4200 375 +	6750	7650	7000	4000	5400	8400	7800	3500	3800	58500

4. التحضير لموسم القنص:

1.4- توفير طوابع الجامعة:

عملت الجامعة قبل بداية كل موسم على طبع طوابع الانخراط ببنك المغرب، وتوزيعها على جميع المكاتب الجهوية للقنص حسب عدد القناصين بكل جهة، حتى يتسنى لكل القناصة الحصول على الطابع في الوقت المناسب.

وتسهل الجامعة على تحصيل مبيعات الطوابع عن طريق مكاتب الفروع الجهوية، وفق الشروط والمقتضيات المنصوص عليها في القانون الأساسي، والنظام الداخلي للجامعة. كما قامت الجامعة بطبع ما يكفي من بطاقات الجامعة، ووزعتها على جميع المكاتب الجهوية بهدف تسليمها لجمعيات القنص عند اقتناءهم لطوابع الجامعة، إلا أن الكاتب العام لإدارة المياه

والغابات قام بإصدار دورية بتاريخ 2021/9/14، وتعميمها على رؤساء المصالح الخارجية لإدارة المياه والغابات، تنص على أن نوع بطاقة الجامعة سيتم تحديدها من طرفه، وكان الجامعة تحت وصايتها، في حين أن الفصل الخامس من ظهير 1923 حول شرطة القنص، ينص على إلزامية بطاقة الجامعة لكل قنص مغربي أو أجنبي مقيم. وتهدف الدورية إلى تقليص مالية الجامعة، إذ تعد البطاقة هي المورد الوحيد لها، وقد قام أعوان الإدارة بحملة شرسة يحرصون فيها القناصة على عدم اقتناء بطاقة الجامعة، وأن شرطة القنص لا تراقب هذ البطاقات، مما أسفر عن انخفاض مهول في مداخيل مبيعات الطوابع وصل إلى ما يناهز **1.360.000,00** درهم مقارنة مع السنة الفارطة كما يظهر ذلك في الجدول التالي.

الجهة	مبيعات موسم 2021/2020	مبيعات موسم 2022/2021	الفرق	نسبة المبيعات	نسبة العجز
الرباط-سلا-القنيطرة	4080	2418	1662-	% 26,59	% 73,41
الدار البيضاء-سطات	5962	4864	1098-	% 81,58	% 18,41
مراكش-أسفي	4364	2000	2364-	% 45,82	7% 54,1
بني ملال-خنيفرة	4899	2997	1902-	% 61,17	% 38,83
فاس-مكناس	4497	2633	1864-	% 58,55	% 41,45
الجنوب	160	102	58-	% 63,75	% 36,25
درعة تافيلالت	518	94	424-	% 18,14	% 81,86
الشرق	3012	850	2162-	% 28,22	% 71,78
طنجة-تطوان	2917	1700	1217-	% 58,27	% 41,73
سوس-ماسة	1609	760	1149-	% 47,23	% 52,77
المجموع	32018	18418	13600-	% 57,52	%42,48

1.4- القرار السنوي :

وسعيًا منها لتعميم المعلومات على جميع القناصة، تقوم الجامعة، عند بداية كل موسم بنشر القرار السنوي المنظم للقنص الذي تصدره إدارة للمياه والغابات بموقعها الإلكتروني على الانترنت، وتوزع نسخًا كافية منه على القناصين، وعلى جميع المكاتب الجهوية، حتى يتمكن الجميع من الاطلاع على ما فيه، كما قامت خلال سنة 2020 بنشر كتيب حول الإجراءات الاحترازية التي يجب اتخاذها من طرف القناصة خلال موسم القنص، تفاديا لانتشار عدوى كوفيد 19.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المياه والغابات تقوم كل سنة باتخاذ القرارات المتعلقة بمواعيد افتتاح وانتهاء موسم القنص، وينشر القرار السنوي دون اجتماع المجلس الأعلى للقنص، الذي كان من الواجب أن تحضر الجامعة أشغال انعقاده ممثلة ب 11 جمعية قنص، كما ينص على ذلك الظهير الشريف المتعلق بالمجلس الأعلى للقنص.

5. محاربة القنص غير المشروع:

1.5- حظيرة سيارات الجامعة:

تعزز أسطول سيارات الجامعة بسيارة من نوع فولكسفاغن 'كادي' سنة 2020 وضعت رهن إشارة طاقم الجامعة بعد بيع سيارتين قديمتين من نوع طويوتا راف 4 ورونو كونغو. وتقوم الجامعة كل سنة أيضا بأداء واجبات التأمين والضريبة على السيارات التي بالجامعة، وتلك الموضوع رهن إشارة المكاتب الجهوية.

2.5 - الهواتف:

بعد انتهاء العقد المبرم مع اتصالات المغرب نهاية 2019، قامت الجامعة بطلب عروض لإبرام اتفاقية جديدة، تبتدئ من فاتح نونبر 2019 وتنتهي في 31 أكتوبر 2021، أسفرت على ما يلي:
استفادة 10 خطوط من 30 ساعة، 210 خطوط من 10 ساعات.
وخلال سنة 2022، فإن الجامعة بصدد دراسة طلب عروض لتجديد الاستفادة من شبكة الخطوط الهاتفية النقالة.

6. برنامج عمل الجامعة للموسم المقبل:

لقد دأبت الجامعة على بلورة برنامج عمل كل سنة وتنفيذه، حيث هم البرامج المقرر لسنة 2022 المواضيع التالية:

- اقتراح تعديل القانون الساسي للجامعة؛
- التكوين والتحسيس وتنظيم التظاهرات؛
- محاربة القنص غير المشروع؛
- شراء طراند القنص؛
- حماية الوحيش؛
- خلق وتهيئة وتسيير القطع النموذجية للقنص؛
- الدراسة والمصادقة على النظام الداخلي للجامعة، تماشيا مع القانون الأساسي الجديد؛
- الدراسة والمصادقة على مذكرة تسيير المحاسبة بالجامعة.
- العمل على الإسراع بمسألة تعيين الحراس الجامعيين، وتجهيزهم ببذلة، وهاتف لمن يرغب في ذلك، وتأمينهم من المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها؛
- تنظيم أيام تكوينية وتحسيسية للحراس الجامعيين فور تعيينهم، وخصوصا الجدد منهم، وللجمعيات المنخرطة في الجامعة، وكذا للساكنة المحلية؛
- إعمار مناطق القنص بعدد من الحجل حسب ما توفره محطات تربية الطراند؛
- المشاركة في اجتماعات المجلس الأعلى للقنص، واقتراح النقط التالية للدراسة:
- المطالبة بفتح مجالات أخرى للقنص بالنظر إلى عدد القناصة الذي يتزايد بشكل كبير؛
- إعطاء دينامية كبيرة لاجتماع المجلس الأعلى للقنص بإخراج المراسيم التطبيقية لظهير 1923 إلى حيز الوجود؛
- المطالبة بالسماح للمستثمرين بخلق محطات لتربية الحجل، قصد الاستجابة للطلب المتزايد، مما سيسمح بتوفير الطراند، وبالتالي تنمية القنص ببلادنا، وخاصة القنص السياحي؛
- المطالبة بتعيين ظهير 1937 حول حمل السلاح، من طرف وزارة الداخلية؛
- تحيين القانون الأساسي للجامعة؛
- تجديد جدول الصفقات قبل الحكم (TAJ) وفق مستجدات ظهير 1923 بعد نشره في سنة 2006؛
- إعادة النظر في نشر خرائط المحميات الثلاثية ومحميات القنص؛
- تجديد اتفاقية التعاون الثنائية المبرمة مع إدارة المياه والغابات؛
- السهر على السير العادي للجامعة بجميع هياكلها التنظيمية.

● تنفيذ برنامج العمل المتعاقد بشأنه مع إدارة المياه والغابات.

العملية	اتفاقية المياه والغابات
التكوين والتحصين وتجهيز ومكافآت الحراس الجامعيين.	200.000,00
محاربة القنص غير مشروع.	200.000,00
إعادة اعمار مناطق القنص.	5.500.000,00
حماية الوحيش.	100.000,00
تسيير القطع النموذجية للقنص.	100.000,00
تسيير الجامعة.	500.000,00
المجموع	6.400.000,00



رئيس الجامعة الملكية
المغربية للقنص
الجلالسي شفيق